اتحاد المهندسين الزراعيين العرب
الأمـــانـة العـامـة
دمشق - ص.ب : ٣٨٠٠
هاتف : ٣٣٣٥٨٥٢
فاكس : ٣٣٣٩٢٢٧

المؤتمر الفني الدوري العشرين للاتحاد

التكامل العربي في مجال
التنمية الريفية المستدامة
لتحقيق الأمن الغذائي العربي

# تفعيل دور المنظمات الأهلية في دعم تطبيق سياسات التنمية الريفية المستدامة في مجال الأمن الغذائي

اعداد
م. مروة عبد العزيز محمد أحمد

باحث مساعد بقسم بحوث المجتمع الريفي
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
جمهورية مصر العربية

دمشق : 24 - 26 /5/ 2015

وزارة الزراعـــــة
واستصـــلاح الأراضـــي
مـــركـــــز
البحـــــوث
الزراعـــــة

ورقة عمل بعنوان

# تفعيل دور المنظمات الأهلية في دعم تطبيق سياسات التنمية الريفية المستدامة في مجال الأمن الغذائي

اعداد

م/ مـــروة عـــبد العزيـــز
محمـــد أحمـــد

باحث مساعد بقسم بحوث المجتمع الريفى

مارس
٢٠١٥

## بيـــــــــــان المحتويـــــــــــــات


| الموضـــــــــــوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| أولاً: مقدمة | ١ |
| ثانياً: مجالات عمل استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي في إطار أهداف الألفية الإنمائية | ٢ |
| ثالثاً: سيناريوهات مستقبل الأمن الغذائي في مصر وأهداف استراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠ | ٦ |
| رابعاً: دور المنظمات الأهلية في تحقيق الأمن الغذائي في مصر | ٩ |
| خامساً: المقترحات | ١١ |
| سادساً: المراجع | ١٢ |

## أولاً: مقدمة

كانت فكرة التنمية الريفية المستدامة إحدى الأفكار التي تبلورت في الثمانينات، استجابة إلى الملاحظة المتنامية بأن السياسات والبرامج الزراعية القطرية والدولية ينبغي أن تنطوي على مجموعة من المسائل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية – الثقافية أوسع نطاقا من المجالات التقليدية للإنتاجية الزراعية، والإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي. وقد اتضحت أهمية فكرة التنمية الريفية المستدامة، وتأكدت في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في مدينة ريو عام ١٩٩٢.

وقد حدثت بعض التطورات المشجعة منذ انعقاد مؤتمر القمة في ريو، بظهور بعض المناهج والسياسات الجديدة القيمة كمحصلة للتركيز على الاستدامة. فالكثير من المزارعين والعناصر الأخرى الفاعلة في الريف، عثروا على حلول محلية لتحديات الإنتاج المستدام وحماية البيئة، وتحقيق فوائد ملموسة للغابات والحياة البرية والمياه والتربة، والحد من الآثار السلبية على الزراعة مع المحافظة على الإنتاج أو زيادته. وكان للتركيز على الاستدامة فوائده البيئية والاجتماعية في بعض المجالات مثل التخطيط لموارد الأرض، وتعليم الزراعة، والمكافحة المتكاملة للآفات. ولوحظ بصورة متزايدة أنه ليس هناك حل واحد لتحقيق التنمية الريفية المستدامة، وأن توليد الدخل من الأعمال غير الزراعية يساهم مساهمة هامة في النهوض بنوعية الحياة في الريف. كما أن التركيز على الاستدامة، كان له تأثيره القوي على ظهور آليات حكومية دولية تتعلق – مثلا – بالسلامة البيولوجية والتنوع البيولوجي.

ورغم ذلك، فمازال هناك الكثير الذي ينبغي تحقيقه. فالأمن الغذائي مازال مفتقدا في أجزاء كثيرة من العالم. وعلى الأخص في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وفيما بين المجموعات السكانية الفقيرة والمهمشة. ورغم أن العالم أصبح ينتج مقادير كبيرة من الأغذية عما قبل، فمازال هناك ٨٠٠ مليون نسمة تقريبا يعانون من سوء التغذية الحاد، بالإضافة إلى ٠٠٠ ٢ مليون مازالوا يعانون من أمراض مختلفة ناجمة عن نقص التغذية. فالفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي مازالا وجهان لعملة واحدة. ولقد حدثت تغيرات جذرية في الزراعة، مثل تكوين المجتمعات الريفية وأدوارها، والأهمية النسبية للإنتاج الزراعي في الاقتصاد ككل، ودور الحكومة في التغيرات التكنولوجية والإدارة. ومع ذلك، ورغم هذه الملاحظة الأخيرة، فمن المهم أن تكون السياسات العامة "صحيحة"، نظرا للأشكال الجديدة من الشراكة والملكية والاتفاقيات مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص. ومازال على الحكومات أن تلعب دورا رئيسيا، ومازال عليها أن تمثل المصالح العامة لجميع الموطنين، وبالأخص

مصالح المجموعات الحساسة والمناطق الحدية التي لا تعرف من صناعة القرارات والأعمال سوى ما تقوم به الإدارة العامة. ففي البلدان التي تملك قاعدة موارد طبيعية ضيقة واقتصاديات هزيلة مثل البلدان النامية الجزرية الصغيرة، يرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بتحسن التجارة، وتنويع الإنتاج الزراعي، وإدارة الموارد الطبيعية. ومن هنا فإن التركيز على مشكلات زراعية معينة له دوره الكبير في تحقيق الأمن الغذائي المستدام. فالإنتاج الزراعي والصناعات التي ترتبط به سيظلان قاعدة أساسية لا للأمن الغذائي العالمي فحسب، وإنما لحياة مئات الملايين في القرن الحادي والعشرين.

## ثانياً: مجالات عمل استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي في إطار أهداف الألفية الإنمائية

وللتنمية الريفية المستدامة، كما صممت أساسا، أبعاد متعددة تتمثل في استدامة السلسلة الغذائية (بدءا من المنتجين حتى المستهلكين، مع جميع الخطوات والتفاعلات المتعلقة بإمدادات المدخلات والتصنيع والتسويق فضلا عن إنتاج المواد الأولية)؛ واستدامة استخدام الأراضي والموارد المائية في الوقت والمكان المناسبين، والتفاعلات التجارية ضمن عمليات التنمية الزراعية والريفية المستدامة لضمان سبل معيشة وافية وأمن غذائي داخل الأقاليم وفيما بينها. وتظل هذه القضايا صحيحة، لكن الظروف التي تعالج فيها هذه القضايا قد تغيرت.

وفي الوقت الراهن، التزم العالم بالتصدي للتحديات التي تواجه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سياق حقوق الإنسان مع التركيز على استئصال ظاهرتي الفقر والجوع (الهدف الإنمائي الأول للألفية) وترويج تنمية الموارد البشرية (الأهداف الإنمائية للألفية ٢ إلى ٦) وضمان الاستدامة البيئية (الهدف الإنمائي السابع للألفية)، وتأسيس شراكة عالمية لتحقيق التنمية (الهدف الإنمائي الثامن للألفية). ومن بين التحديات التي ينبغي للأعمال المتعلقة بالتنمية الريفية المستدامة أن تتصدى لها ضمن هذا الإطار الجديد: العولمة والنظم التجارية، والنمو وتركيز المشروعات الزراعية الصناعية الخاصة، وإضفاء الطابع التجاري على الزراعة وتطوير الإنتاج الحيواني، والتوسع العمراني، وتطور تقانة المعلومات، وإعادة هيكلة البنية المؤسسية للتنمية الريفية (انسحاب الدولة ونمو المجتمع المدني خاصة المنظمات الأهلية)، وتغير المناخ وتقلباته، وزيادة تفشي الأوبئة، والنزاعات وحالات الطوارئ المتشابكة وتزايد انتاجية الابتكارات العلمية.

بالنسبة للعديد من البلدان النامية، فإن الأهداف الوطنية هي الحد من الفقر الريفي والجوع دون الإضرار بالبيئة، والتركيز على صون النظم الإيكولوجية الرئيسية. وبالنسبة للبلدان المتقدمة، فإن جدول أعمالها مختلف تماما على الأرجح. ففي هذه البلدان، تسعى الحكومات إلى معرفة أفضل الطرق لدعم مجتمعاتها الريفية والعناصر الفاعلة الأخرى في مواصلة مساهماتهم في تحقيق الأهداف القطرية المتعلقة بالأمن الغذائي، والتماسك الاجتماعي، والمحافظة على المناظر العامة. ولابد من علاج ذلك بطرق تتسم بالكفاءة والوعي البيئي، دون إنتاج فوائض من المنتجات الزراعية لا يمكن تصريفها. كما أن هناك فهم متزايد بأن ضمان حياة لائقة لسكان الريف ومجتمعاته، أمر أساسي لاستدامة الزراعة.

وقد أسفر تحليل الأفكار ووجهات النظر الجديدة التي ظهرت منذ مؤتمر ريو عن تحديد ثلاثة مجالات للعمل في الاستراتيجيات التي لها حساسيتها للتنمية الريفية المستدامة، يمكن للحكومات الوطنية في ظل مجموعة من الأطر القطرية – بل ينبغي عليها – أن تختار منها أعمالا تضمن بها مراعاة ضرورة الاستدامة في سياساتها للتنمية الريفية: (١) بناء القدرات، بما في ذلك الدعم المؤسسي؛ (٢) حشد وتوجيه الموارد المالية نحو الاستثمار في الاقتصاد الريفي؛ (٣) تكنولوجيات وسياسات للنهوض بالإنتاجية الزراعية وإدارة البيئة الطبيعية. والموضوع المشترك لهذه المجالات الثلاثة هو ضرورة التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية وغيرها من المنظمات غير الحكومية.

**١ – بناء القدرات وتعزيز المؤسسات:**

إن حجر الزاوية في أي استراتيجية إنمائية تركز على التنمية الريفية المستدامة، هي بناء القدرات. وقد يشمل ذلك تمكين السكان من فهم بيئتهم وإدارتها، وأن يتحكموا في مصيرهم، وأن يدعموا أو يقيموا المؤسسات التي تستطيع أن ترشدهم وتمكنهم من هذا المسعى. ولابد أن يقوم بناء القدرات في جميع مستويات المجتمع، على التعليم. فالحصول على التعليم الأساسي، بما يشمله من معرفة القراءة والكتابة والمهارات الحياتية، هو أمر حيوي بالنسبة لجميع سكان الريف، وبالأخص الفقراء والمجموعات المهمشة منهم، بما في ذلك النساء والشباب. ويحتاج الأمر إلى مجموعة كبيرة من المهارات لمواجهة التحدي الذي يواجه تنفيذ التنمية الزراعية والريفية المستدامة. ومن بين المهارات "الجديدة"، مجموعة من المعارف التقنية والبيئية والاقتصادية التي تسمح بأخذ التأثيرات البيئية في الحسبان عند وضع السياسات والتخطيط لاستخدام الأراضي وإدارتها.

ويحتاج بناء القدرات إلى معلومات، وإلى الحوار، ولكن الكثير من المعلومات غير متوافر أو لا يمكن الحصول عليه، وعلى الأخص بالنسبة للمزارعين الفقراء، كما أن الكثير من الدروس العملية اكتسبت بالفعل ولكن لم يتم اقتسامها مع الآخرين، كما أن فرص الحوار التي تسمح بحل المشكلات محدودة للغاية. والتكنولوجيات الحديثة مثل شبكة الإنترنت، تتيح فرصا هائلة للمجتمعات الريفية المعزولة في الحصول على المعلومات وتبادلها. ولكن استخدام مثل هذه التكنولوجيات يستلزم تخفيض تكاليفها، ووجود مصدر دائم للكهرباء (وهو ما سيكون له فوائد كثيرة على حياة السكان) ورغبة من جانب الحكومات في إحداث قفزة كمية في تطبيق الديمقراطية، التي قد تتمثل في توسيع فرص الحصول على المعلومات واقتسامها.

كما إن بناء القدرات قد يكون عديم الفائدة إذا لم تكن هناك مؤسسات فعالة تسمح باستغلال مثل هذه القدرات. وقد دخلت الحكومات والوكالات الرسمية تدريجيا في مختلف أنحاء العالم إلى أنواع جديدة من الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في السنوات العشر الأخيرة. فالنمو السريع للمنظمات الأهلية وغيرها من المنظمات غير الحكومية، واتحادات المزارعين وعمال الزراعة، وأشكال النقابات التي تقوم على المجتمعات المحلية التي تضم مجموعة من العناصر الفاعلة المحلية، تبين كلها مدى اتساع هذه التغيرات. وبإمكان مثل هذه المنظمات أن تلعب دورا تحفيزيا وقياديا كبيرا. ومع ذلك، فإن الأبعاد المؤسسية والإدارية والتشريعية لهذه الشراكات الجديدة، مازالت بحاجة إلى تعزيز. فالمنظمات غير الحكومية وتجمعات المزارعين، بحاجة إلى صكوك قانونية وأدوات إدارة لكي تقوم بعملها بصورة مستقلة، وأن تبرم عقودا، وأن تمارس استقلالا ذاتيا ماليا وتحافظ على شفافية الإدارة. وتجد الوكالات الحكومية نفسها في أغلب الأحيان تدخل في اتفاقيات تعاونية جديدة مع فروع أخرى للحكومات، ومع القطاع الخاص والمجتمع المدني أيضا. وربما احتاجت المؤسسات إلى تعزيزها من أجل ضمان هيكل أمثل لملكية الأراضي وحقوق الملكية لكي تحقق أدوارها الاستراتيجية في مجال الزراعة، مثل الملكية الخاصة والعامة للأراضي، والحيازات الكبيرة أو الصغيرة، والإيجارات، أو خليط من كل ذلك.

**٢ – تعبئة الاستثمارات:**

إن تشجيع التنمية الريفية المستدامة، وبناء القدرات، بحاجة إلى استثمارات من القطاعين العام والخاص. أما تمويل القطاع العام، سواء كان من مصادر محلية أو من المعونة الخارجية، فشحيح للغاية، وربما كان معدوما حتى بالنسبة لأكثر الاستثمارات جاذبية. كما أنه مع لا مركزية صنع القرار، بما في ذلك تخصيص الموارد، قد يصبح التخطيط المركزي للاستثمارات أمرا غير عملي. فالمطلوب هنا هو

خطة لاستراتيجية الاستثمار أو خطوط توجيهية لها أقصى فعالية في توجيه موارد الحكومة الشحيحة نحو المنفعة العامة مثل البنية الأساسية للنقل لتحرر تدفق الاستثمارات الخاصة في الأماكن المتصلة ببعضها. كما أن هناك حاجة إلى سياسات تخلق ظروفا اقتصادية سليمة تجذب الاستثمارات. وربما كانت هناك أيضا فرص وآليات جديدة مثل المرفق العالمي للبيئة وتعويضات الكربون، لتمويل استثمارات القطاع الخاص في الأنشطة المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة. أيضا الاهتمام بإقامة تحالفات وشراكات جديدة بين الحكومات وقطاع الأعمال والمنظمات الأهلية وغيرها من منظمات المجتمع المدني، بالاستفادة من التكامل العالمي المتزايد، قد يؤدي إلى إعادة النظر في الأدوار التقليدية للتمويل الخارجي والمساعدات التقنية الخارجية، بما في ذلك الحوافز مثل المدفوعات التعويضية، ويساعد على جذب القطاع الخاص إلى هذا الميدان. كما أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص قد تضمن زيادة تمويل التطورات التكنولوجية الزراعية.

وبالنسبة إلى الاستثمارات الأجنبية فإن جذبها في التنمية الريفية المستدامة يتطلب خلق ظروف لظهور مشروعات عملية، وهي مهمة ليست بالسهلة. ولكن مجرد السماح للزراعة بأن تكون أكثر ربحية، بتعديل سياسات التجارة والاستثمارات العامة السابقة التي كانت تحابي المدينة، سيكون خطوة مفيدة.

أما بالنسبة للاستثمار الحكومي في الزراعة التنمية الريفية لا يحظى بالأولوية الأولى لدى الحكومات في كثير من الأحيان، ولذا يذهب الجزء الأكبر من المساعدات الرسمية للتنمية – وهي المساعدات المتناقصة أصلا – إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى. ومن هنا ينبغي على الحكومات المهمومة بالفقر الريفي وبتخلف النمو الزراعي، أن تعيد النظر في أولوياتها. وينبغي على الجهات المتبرعة والحكومات أن تساند هذا القطاع في أغلب البلدان النامية، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تقتفي عادة أثر الفرص الإنتاجية، بما في ذلك فرص الزراعة.

وهناك فرصة لم تستغل بعد لحشد المدخرات الريفية المحلية لاستثمارها في التنمية الزراعية والريفية المستدامة. ولكي يحدث ذلك، فربما احتاج الأمر إلى إصلاح واسع النطاق للسياسات من أجل حشد المدخرات وجعل الاستثمارات الريفية أكثر ربحية وضمانا بالنسبة "للمدخرين المحليين".

**٣- سياسات وتكنولوجيات النهوض بالإنتاجية الزراعية وإدارة البيئة الطبيعية**

إن الاحتياجات التكنولوجية للمزارعين الفقراء، وبالتالي جهود البحوث اللازمة لتلبيتها، كبيرة. ولكن الطلب الفعال عليها منخفض للغاية: فهم لا يستطيعون أن يدفعوا الكثير من أجل هذه التكنولوجيا التي يحتاجونها ومن أجل المستلزمات المرتبطة بها مثل المياه والأسمدة والعمل الإضافي. أما القطاع الخاص الذي يملك حتى الآن الموارد الكبيرة للقيام بهذه البحوث، فمن غير المرجح أن يفعل ذلك دون حماية أكيدة لحق الملكية الفكرية من خلال براءات الاختراع وغيرها. وتكاليف هذه الأمور يبعدها عن متناول أيدي الفقراء. وفي هذا الصدد، فإن تطوير تكنولوجيا للمزارعين الفقراء في البلدان ذات الدخل المنخفض، ونقلها إليهم، سيأخذ شكل المنفعة العامة العالمية، مبررا التمويل العام. ولكن التمويل العام للبحوث الزراعية – سواء في البلدان النامية أو المتقدمة – قد انخفض بصورة ملموسة في السنوات العشر الأخيرة أو نحوها. وهنا ١٦ مركزا للبحوث تابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، تساندها اتحادات غير رسمية من القطاعين العام والخاص، كرست جهودها لدعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة، وتساهم في تحقيق الأمن الغذائي واستئصال الفقر. وتتولى هذه المراكز تغطية جميع الأنشطة الزراعية، وإن كان تمويلها قد تعرض لهزات في بعض الأحيان. فالمطلوب هنا هو التوسع في تمويل القطاع العام للبحوث الزراعية والإرشاد، لمصلحة المزارعين الفقراء في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض، ربما بالتوسع في الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وجدول الأعمال المحتمل للبحوث هو جدول طويل، ومن بين ما يشمله: نظم الإنتاج المستدامة المكثفة، ونشر التكنولوجيا التي تحافظ على البيئة على مستوى المزرعة، والتكنولوجيات المصممة للنهوض بالإنتاجية.

## ثالثاً: سيناريوهات مستقبل الأمن الغذائي في مصر وأهداف استراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠

يرتكز مفهوم الأمن الغذائي على أربعة محاور رئيسية هي: ١) وفرة الغذاء Food_Availability وتقاس بقدرة كافة الأفراد في المجتمع على تدبير احتياجاتهم من الغذاء وفق إمكاناتهم المادية، وأيضا وفق ما يتبع من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبرامج والتدابير ذات العلاقة؛ ٢) القدرة على الحصول على الغذاء Food Accessibility وتتمثل في جانب الطلب؛ ٣) الغذاء الآمن Food Safety ويتمثل في الاعتبارات المتعلقة بالنوعية والمواصفات التي تضمن سلامة الغذاء. وتمثل جانب العرض، وتقاس بقدرة المجتمع (الدولة) على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانها سواء من إنتاجها المحلي أو من الأسواق

الخارجية؛ ٤) واستقرار عرض الغذاء Food Stability ويتمثل في الاستدامة والتواصل للأبعاد الثلاثة السابقة عبر مختلف الفترات الزمنية دون التعرض للتقلبات أو الأزمات.

ورغم كل الضغوط والتحديات فإن مصر في وضع جيد لما لديها من موارد أرضية ومياه وعزم وإصرار على مواجهة كل التحديات، وما تنتهجه من سياسات جديدة منفتحة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على دول منابع النيل وعودتها إلى أخوتها في ٦ النيل الذاخر بالأراضي الخصبة، وما تمتلكه من تقنيات فنية تجعلها مجهزة تجهيزا جيدا لتخطي ـ يات المطروحة. والمطلوب هو حماية الأراضي الزراعية المصرية والموارد المائية من التدخلات الأخرى.

وقد تم وضع ستة سيناريوهات مستقبلية كمحاولة جادة للنظر في الحلول غير التقليدية الممكنة للأمن الغذائي، في ظل التغيرات المستقبلية المتوقعة والاحتياجات المستقبلية الناتجة عن تلك التغيرات، والأمل في أن مصر قادرة على عبور كل الصعاب وخلق حياة أفضل لكل المصريين. كما أنها تعد استكمالا لرؤية مصر ٢٠٣٠، التي تهدف إلى تحقيق اقتصاد كفء قادر على النمو الذاتي والاستفادة القصوى من الموارد المتاحة وقادر على المنافسة الخارجية، وتحقيق التوازن بين السكان والموارد.

وقد تناول السيناريو الأول حالة بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه حتى عام ٢٠٣٠، أي عند عدد سكان يبلغ ١٠٦ ملايين نسمة وألاّ يكون هناك تغيير في مساحة الأرض أو كمية المياه المستخدمة للزراعة، وأن يبقى نمطا الإنتاج والاستهلاك كما هما. أما السيناريو الثاني هو أسوأ حالة بافتراض نفس الإنتاج، ونفس معدل استهلاك الفرد، ولكن ستتأثر الزيادة الإجمالية بزيادة عدد السكان من ٨٠ إلى ١٠٦ ملايين نسمة. وبقاء مساحة الأرض الزراعية كما هي، ونقص مياه الزراعة ٥ مليارات متر مكعب واستمرار نفس نمطي الإنتاج والاستهلاك، أي أن الاختلاف هو نقص موارد المياه عما هي عليه في السيناريو الأول. وتناول السيناريو الثالث تغيير نمط الإنتاج حيث افترض زيادة عدد السكان إلى ١٠٦ ملايين نسمة وبقاء مساحة الأرض الزراعية كما هي – ونقص مياه الزراعة ٥ مليارات متر مكعب وتغير نمط الإنتاج واستمرار نفس نمط الاستهلاك. ويلاحظ هنا أن الاختلاف عن الوضع الأسوأ هو تغيير نمط الإنتاج فقط، بحيث يتم زراعة المحاصيل التي تعطي أعلى إنتاجية ممكنة من السعرات الحرارية. وتم تناول تغيير نمط الاستهلاك في السيناريو الرابع حيث افترض زيادة السكان إلى ١٠٦ ملايين نسمة وبقاء مساحة الأرض الزراعية كما هي– ونقص مياه الزراعة ٥ مليارات متر مكعب واستمرار نمط الإنتاج وتغيير نمط الاستهلاك، ويلاحظ أن الاختلاف الوحيد عن الوضع الأسوأ هو تغيير نمط الاستهلاك فقط، بحيث يكون هناك تحول تدريجي في نمط الاستهلاك من النمط الحالي الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على

مجموعة الحبوب كمصدر للطاقة الغذائية، إلى نسبة اعتماد تقترب من النسب العالمية. أما السيناريو الخامس فيفترض تغيير نمطي الإنتاج والاستهلاك وزيادة السكان إلى ١٠٦ ملايين نسمة وبقاء مساحة الأرض الزراعية كما هي، ونقص مياه الزراعة ٥ مليارات متر مكعب وتغيير نمط الإنتاج وتغير نمط الاستهلاك بالتوازي، بفرضية أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى نسبة جيدة من الاكتفاء الذاتي ويمثل هذا التصور دمج لمقترحي تغيير نمطي الإنتاج والاستهلاك. وأخيراً السيناريو السادس هو سيناريو الوضع المتفائل، فقد تمكن من استغلال التقنيات الحالية والمستقبلية للاكتفاء الذاتي من الغذاء في مصر، وتوقع وصول عدد السكان إلى ١٠٦ ملايين نسمة، وتوقع نقص المياه ٥ مليارات متر مكعب (سواء نتيجة نقص المياه من المصدر، أو نتيجة لإعادة توزيع المياه بحيث يقل نصيب المياه المستخدمة في الري من مياه النيل بنحو خمسة مليارات متر مكعب سنويا). وكذلك توقع استخدام مصادر مياه غير تقليدية مثل اصطياد الرطوبة الجوية (Humidity Harvesting) وباستخدام الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى تطور البحث العلمي، من أجل استنباط أصناف جديدة تتحمل درجات الحرارة المرتفعة وتعطي إنتاجية عالية وتستهلك مياها أقل بنسبة ١٠%، مع زيادة الإنتاجية بنسبة ١% سنويا بداية من سنة الأساس ٢٠٠٨. وزراعة محاصيل تتحمل الملوحة على مياه بسوس (من آبار قريبة من البحار) في شمال سيناء، وإنتاج الشعير على مياه الأمطار بدون حاجة إلى مياه النيل (٣٠٠ ألف فدان).

وفي ضوء هذا السيناريو المتفائل يمكن وضع مجموعة من السياسات المقترحة على ضوء النتائج التي توصل إليها السيناريو المتفائل وهو السيناريو الوحيد الذي تمكن من أن يؤدي إلى اكتفاء ذاتي من السعرات الحرارية والبروتين؛ وهذه السياسات هي: ١) التركيز على المحاصيل التي تعطي أعلى سعرات حرارية غذائية من وحدة المياه؛ ٢) الترويج الإعلامي وأن تتبنى المحافظات تنفيذ خطة التوسع بالتدريج؛ ٣ ه) وضع خطة لدعم المزارعين المتعاونين في التنفيذ، ولتوزيع المنتجات الزراعية؛ ٤) رفع الوعي الزراعي من خلال دعم عمليتي التعليم فوق المتوسط والعالي والإرشاد الزراعي، وتشجيع الاستثمار في مجال الإنتاج الزراعي؛ ٥)التوسع في استخدام التقنيات المقتصدة في استخدام مياه الري ومتابعة التطورات العلمية والتكنولوجيا في مجال استنباط المحاصيل الجديدة عالية الإنتاجية والمقاومة للجفاف والتصحر وندرة المياه.

ويمكن أن تمثل تلك السياسات إطارا تنفيذياً لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠ لتحقيق الأمن الغذائي والتي تشمل: (١) زيادة الاعتماد على الذات في توفير سلع الغذاء الإستراتيجية، وزيادة المساحة المحصولية من ١٥ مليون فدان حاليا إلى نحو ٢٣ مليونا، بمعدل تكثيف قدر بنحو

١٩٩% عام ٢٠٣٠ مع استيفاء زيادة الكفاءة الاقتصادية لوحدة المياه بنسبة ١١٩% عام ٢٠٢٠ وزيادة الكفاءة الاقتصادية لوحدة الأرض بمقدار ٧٤% في نفس العام؛ (٢) استخدام الإمكانيات الواسعة للتكنولوجيا الحيوية من أجل مضاعفة إنتاجية الفدان للمحاصيل الرئيسية؛ (٣) السعي من أجل زيادة نصيب الفرد من البروتين الحيواني بحوالي ٤ جم/ يوم بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال مضاعفة إنتاج الثروة الحيوانية والداجنة والثروة السمكية.

ويتزامن ذلك كله مع العمل علي تطوير الأنماط الاستهلاكية لصالح تحسين مستويات التغذية والوظائف الحيوية وبحيث يتحقق تطور إيجابي في نصيب الفرد من السلع الغذائية الهامة. وكذلك تحسين جودة وسلامة الغذاء وتطوير شبكات الأمان الاجتماعي بما يقتضي ضرورة المراجعة الجذرية لسياسات الدعم الغذائي استرشادا بالتجارب العالمية في هذا الشأن. ومراجعة سياسات الدعم العيني المطبقة حاليا واستبدالها بسياسات دعم أخرى أعلى كفاءة.

## رابعاً: دور منظمات الأهلية في تحقيق الأمن الغذائي في مصر

### ١- خلفية تاريخية عن المنظمات الأهلية العربية:

منذ عام ١٩٨٩، حين عقد المؤتمر الأول للمنظمات الأهلية العربية في القاهرة، بدعوة من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، ومساندة بعض مؤسسات التمويل العربية والغربية، تبلور الاهتمام العربي المؤسسي بتفعيل دور المنظمات الأهلية العربية، وفُتح الباب للمرة الأولى في تاريخ العمل الأهلي العربي، للاهتمام والنهوض بهذا القطاع.

ومع بداية التسعينيات، وتوفير إطار اتفق حوله في المؤتمر المذكور، نشطت لجنة متابعة المنظمات الأهلية العربية، لمتابعة تنفيذ توصيات مؤتمر عام ١٩٨٩. تمحورت هذه التوصيات حول بناء قدرات المنظمات غير الحكومية، والكشف عن أدوارها وملامحها في مختلف الدول العربية، من خلال التدريب، البحوث والدراسات، وقواعد البيانات، وإصدار المجلات والنشرات وعقد ورش عمل.

وفي عام ١٩٩٧، عقد المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية في القاهرة، شارك فيه ما يزيد عن ١٠٠٠ من ممثلي المنظمات، ومؤسسات التمويل العربية والدولية. وقد شهدت لحظة انعقاد المؤتمر متغيرات عالمية وإقليمية عديدة، انعكست جميعها على خلق توافق عام حول أهمية المجتمع المدني، وأهم وأوسع قطاعاته المنظمات غير الحكومية. لقد توافر الوعي بالدور المهم الذي يمكن أن تلعبه هذه المنظمات في عملية التنمية البشرية، وصاحب ذلك مساحة أكبر من الحريات تسمح للشريك الثالث – أي المنظمات غير الحكومية بعمل أكثر فعالية.

وبناء على ذلك، فقد صدرت توصية رئيسية من المشاركين بتأسيس الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، والتي استهدفت: ١) الإسهام في تعزيز ٩ التعاون والتنسيق والتشبيك بين المنظمات الأهلية العربية الناشطة في مجالات التنمية البشرية المستدامة وبينها وبين المؤسسات العربية الإقليمية والدولية الممولة والعاملة في نفس المجال؛ ٢) الإسهام في تطوير العمل الأهلي العربي من خلال برامج ومشاريع رائدة تضطلع بها المنظمات الأهلية العربية العاملة في مجال التنمية البشرية المستدامة؛ ٣) الإسهام في النهوض بدور المنظمات الأهلية العربية العاملة في مجالات التنمية البشرية المستدامة، من خلال برامج بناء القدرات وذلك لزيادة كفاءتها وفعاليتها في تحقيق أهدافها؛ ٤) العمل على تعزيز قدرات المنظمات الأهلية العربية المتعلقة بتنمية مواردها المالية وتدبير التمويل لتنفيذ البرامج والمشاريع الموجهة نحو المستفيدين منها، وضمان استدامتها.

والجدير بالذكر في هذا السياق، أن الشبكة بادرت مع مطلع الألفية الثالثة، وتبني الأهداف الإنمائية للألفية، إلى إصدار تقرير سنوي يتناول بالطرح والتحليل قضية رئيسية، ودور المجتمع المدني العربي حيالها. أهم هذه التقارير السنوية والتي قام بها فريق من مختلف الدول العربية مثل دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر.

**٢- واقع الجمعيات الأهلية في مصر:**

ترتكز جهود المنظمات الأهلية فى مصر على محور أساسي هو تعبئة جهود الأفراد والجمعيات لإحداث التنمية في المجتمع لصالح هؤلاء الأفراد والجماعات وحل مشكلاتهم والإسهام في مؤازرة جهود الدولة في تلبية الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع .

ويتخذ نشاط تلك المنظمات الأهلية توجهين الأول وهو النشاط الخيري وتمثل نسبته ٣٢% وفقا لتقرير للتقرير الثالث للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، والتوجه الثاني وهو النشاط التنموي. فالتوجه الخيري هو علاقة مباشرة بين مانح ومتلق وهي علاقة تستهدف مساعدة الطرف الأول للطرف الثاني، وبشكل مباشر ومؤقت، لمواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية للحياة. أما التوجه التنموي فيشير في مضمونه الي التمكين. بمعني مساعدة الطرف الأول للطرف الثاني المتلقي لأن يزداد اعتماده علي نفسه بما يؤدي الي تحسين نوعية حياته، ومن خلال التعليم والتدريب والتأهيل للحصول علي فرصة عمل والارتقاء بذاته.

ورغم التفاوت النسبي الكبير في مؤشرات التنمية البشرية بين الريف والحضر إلا أنه يتبين تركز المنظمات الأهلية في الحضر (٦٨.٢%) في [10] ف العمل الأهلي في الريف. وقد يرجع ذلك إلا أنه عمل وفعاليات المنظمات الأهلية تتسم بالنخبوية مع ضعف ما يعرف بالمنظمات القاعدية الشعبية.

وتعتبر المنظمات الأهلية الريفية أحد أهم أشكال رأس المال الاجتماعي الريفي خاصة فى ظل التغيرات الراهنة التى تشهدها مصر سواء على صعيدها السياسى أوالاقتصادى، بحيث يجب أن تهتم الدولة بتحديث نظام الإدارة المحلية وإعطاء قدر أكبر لمنظمات التنمية الريفية الأهلية للمشاركة فى عملية صنع القرار والإسهام بشكل كبير فى الإنتاج الزراعى كما ونوعا، يتواكب ذلك مع اتجاه الدولة إلي انسحابها من الاقتصاد ومن تقديم الخدمات وتشجيعها للامركزية في الحكم والإدارة، ويُمكن من خلال من هذا التوجه القيام بأعمال الجهود الذاتية الجماعية من أجل تحقيق التنمية الريفية المستدامة بشكل حقيقى، وذلك من خلال دفع صغار المنتجين وعمال الريف الذين يعانون من نقص المدخلات، وخدمات الأسواق والخدمات الحكومية إلى العمل بصورة أكثر كفاءة عن طريق منظماتهم التى تستهدف فى المقام الأول تحسين سبل معيشتهم اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.

## خامساً: المقترحات

١- حصر قصص النجاح الحالية، ودراسات الحالة عن دور المنظمات الأهلية في التنمية الزراعية والريفية المستدامة في مجال الأمن الغذائي، من خلال استعراضات عملية للتجارب القطرية والإقليمية والدولية، والاستفادة من الآليات الدولية والقطرية الموجودة.

٢- إقامة عملية تشاركية تضم أهم فئات المجتمع المدني من منظمات أهلية وغيرها من المنظمات غير الحكومية الأخرى لإنشاء مشروعات الأمن الغذائي على النطاق المحلى والعربي. فإن رأس المال الاجتماعي يسهل تنفيذ برامج التنمية الريفية المستدامة أو مشاريعها بفضل كونه أكثر تناغما مع الظروف السائدة في الدول النامية بدلا من الاستعانة بنظريات التنمية الحالية القائمة على ما هو موجود في الدول المتقدمة، وتقليد الممارسات المرسخة في أطر مؤسسية في البلدان الصناعية. ومثل هذه النظريات ينتج عنها إجراءات فاشلة.

## ساد[illegible] راجع


١- استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠، مجلس البحوث الزراعية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ٢٠٠٩.

٢- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تقرير لجنة الزراعة: الطريق الى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، الدورة السادسة عشر، مارس ٢٠٠١.

٣- عبد العزيز بن عبد الله السنبل (دكتور)، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة -ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠١.

٤- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية

http://www.shabakaegypt.org/ar_content.php?id=٢